

إن الخوض في هذه الدراسة التطبيقية محاولة متواضعة منا لاكتشاف دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تبيان مساهمة القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- في تمويل هذه المؤسسات، بهدف التقرب أكثر من واقع البنوك الجزائرية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبلورة رؤية موضوعية حول التسهيلات التي تقدمها الوكالة لتشجيع هذه المؤسسات . كما سنحاول من خلال دراستنا استنباط السبل الكفيلة لتوسيع إسهام القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية، واستجلاء الوسائل التي يمكن استخدامها لتطوير أساليب وصيغ التمويل التي تعرضها الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واستشراف آفاق جديدة للارتقاء بها، في عصر لم يعد يسيرا فيه لبنوك متخلفة إداريا وتقنيا الصمود في حلبة الصراعات والمنافسات القوية للبنوك الأجنبية، خاصة وأنا اليوم في عالم لا يعترف بالحدود والحواجر الحمائية للدول. ولتحقيق ذلك اعتمدنا على منهج دراسة حالة مستخدمين في ذلك مجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في كل من : المقابلة، الملاحظة، والتحليل الإحصائي .

المبحث الأول: مجال الدراسة الميدانية:

أمام استحالة إجراء الدراسة على كامل البنوك الوطنية ، اخترنا القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- للقيام بهذه الدراسة الميدانية.

1-1- نشأة و وظائف القرض الشعبي الجزائري.

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 التي حلت محلها بنوك تجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد التأميم القرض الشعبي الجزائري.

1-1-1- نشأة القرض الشعبي الجزائري:

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 14/05/1967، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال ، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر ، وهران، عنابة وقسنطينة ،والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي:

-البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968.

-الشركة المرسييلية للبنوك (SMC) بتاريخ 30 جوان 1968.

-الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك (CFCB) سنة 1971.

-البنك المختلط ميسر (MISR) (BMAM)⁽¹⁾.

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبتق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، وتحوّل إليه 40 وكالة و550 موظفا و8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية:

-أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية "مؤسسة ذات أسهم" يحكمها القانون التجاري منذ 22/02/1989، حيث قدر رأسماله الاجتماعي ب 800 مليون د ج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون د ج.

-تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره و إدارته .

-يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق.

-يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك ، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG وعلى رأسها الرئيس المدير العام PDG .
أما الرأسمال الاجتماعي فقد حدد بـ 15 مليون د ج عند تأسيسه ، ولكنه فيما بعد عرف عدة تطورات كما يلي :

- * سنة 1966: 15 مليون د ج.
- * سنة 1983: 200 مليون د ج.
- * سنة 1992: 506 مليار د ج.
- * سنة 1994: 9031 مليار د ج.
- * سنة 1996: 1306 مليار د ج.
- * سنة 2000: 2106 مليار د ج. (1)

1-1-2-وظائف القرض الشعبي الجزائري:

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف من أهمها :

- القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.
 - إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، وعموما إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME أيا كان نوعها، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري. (2)
 - تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشييد. (3)
 - تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، والبناء والري والصيد البحري.
- و بالإضافة إلى الوظائف التي ذكرناها ووفقا للمتطلبات الاقتصادية الجديدة، فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام ، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافا لمسيرة هذا التطور ونذكر أهمها فيما يلي:
- تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والربائ.
 - تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة.
 - التوسع ونشر الشبكة واقتراجه من الربائ.

(1) فيروز قطاف، التسويق البنكي بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-وكالة بسكرة-رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع إدارة أعمال، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص117.

(2) شاكر القزويني، مرجع سابق، ص68.

(3) سعود عبد المجيد، مرجع سابق، ص213.

-تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة.

-التسيير الديناميكي لخزينة البنك.

-تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.

1-2-تنظيم القرض الشعبي الجزائري:

كأي بنك تجاري للقرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له، كما يوضحه الشكل رقم(8):

1-2-1-المديرية العامة:

يرأسها الرئيس المدير العام (P.D.G.) الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي، حيث يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة وهو الذي يصدر القرارات و الأوامر، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها، وإلى جانب الرئيس المدير العام تضم المديرية العامة هيئة استشارية ومفتشية عامة إضافة إلى خلية مراجعة، كما تضم خمس مديريات مساعدة تعمل إلى جانب المديرية العامة.

1-2-2-المديريات العامة المساعدة:

و هي مديريات مساعدة للمديرية العامة كل منها متخصصة في مجال ما:

أ-المديرية العامة المساعدة للالتزامات:

و هي مديرية متخصصة في أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية، لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

ب-المديرية العامة المساعدة للتنمية:

تسهر على تحسين وتنمية هياكل البنك وتطوير نمط التشغيل وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك ودراساتها، كما تقوم أيضا بدراسة ميزانية البنك ومراقبتها، وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.

ج- المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية:

ومهمتها تتمثل في التمويل الخارجي وتسيير عملية الصرف، وتسعى لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية، وتفاوض من اجل الضمانات البنكية الدولية، وضمن التحويلات للمراسلين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

د-المديرية العامة المساعدة للاستغلال:

وهدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال، كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال.

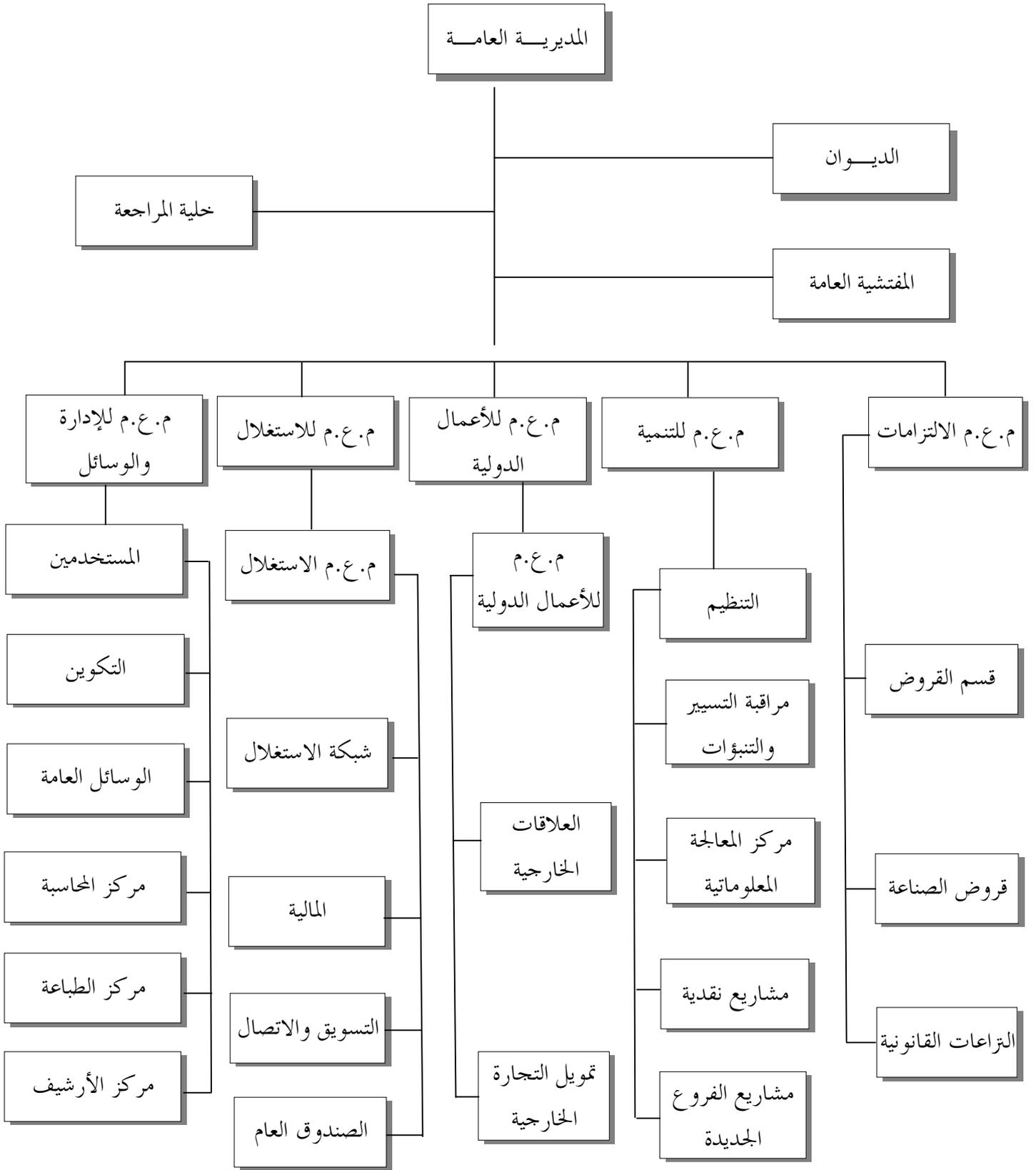
هـ - المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل:

من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل، وتكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية، وتضع مخططا لصيانتها وتطويرها، كما تختص هذه المديرية بإجراءات المحاسبة البنكية،

وهي المكلفة بعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

الشكل رقم (8): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري (المديرية العامة).



المصدر: القرض الشعبي الجزائري.

1-3-1- تقديم القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة-:

1-3-1-1- التعريف بالوكالة:

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 305 في 1971/12/31، كواحدة من بين الست وكالات التابعة للمديرية الجهوية بباتنة، وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا في وسط المدينة بساحة العربي بن مهيدي، وتظطلع الوكالة بنفس مهام القرض الشعبي الجزائري في المنطقة، وقد بلغ عدد المستخدمين فيها حاليا 28 فردا.

1-3-1-2- الهيكل التنظيمي للوكالة* : يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من:

1-3-1-2-1- مدير الوكالة:

يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوى ولاية بسكرة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال و البرامج المتعلقة بالبنك.

أ- إدارة السكرتارية:

من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

ب- نائب المدير : يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ، ويخلفه في حالة غيابه.

1-3-1-2-2- مصلحة الإدارة: تضم قسمين:

أ- قسم المستخدمين: وهو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات و إعداد الحوافز الخاصة بهم، كما تقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات،... الخ.

ب- قسم المنازعات القانونية:

يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوي، وطلبات تحصيل الحقوق، وتعين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم ، ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

* بناء على المعطيات المقدمة لنا من القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة-.

1-3-2-3-1-مصلحة القروض:

وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة، وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبت في طلباتهم، و إعداد المذكرات اللازمة، كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات و خلية تسمى بخلية الدراسات والتحليل، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض، مع العلم أن الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القرض، بل أنها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى الفرع المتواجد بولاية باتنة ليمنح الموافقة النهائية بإعطاء القرض للمؤسسة المعنية، شرط أن لا تتعدى قيمة القرض 400.000 دج، وإلا فإن الملف يتم تحويله إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة. تتطلب دراسة ملف قرض على مستوى الوكالة على الأقل شهرا كاملا، أما إذا تم تحويل الملف إلى الفرع والمديرية العامة فإن دراسة الملف تتطلب أكثر من 6 أشهر*. كما تقوم الخلية بمتابعة مراحل التي يمر بها القروض حتى تحصيله في حدود القوانين الملزمة.

1-3-2-4-مصلحة التجارة الخارجية:

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب، في عمليات البيع أو الشراء (استيراد، تصدير)، وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج و عمليات التوطين (الإقامة، domiciliation) المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، و هي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج.

ويضم ثلاثة أقسام: قسم التحويلات الحرة والمباشرة، قسم القبض المستندي والاعتماد المستندي، قسم تسير العقود.

1-3-2-5-مصلحة الصندوق: وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:**أ - قسم الودائع:**

ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

ب- قسم الدفع والقبض:

الفصل الرابع _____ دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري - وكالة
بسكرة -

ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات، وتقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

1-3-2-6-مصلحة المحاسبة والمراقبة: وتضم قسمين:

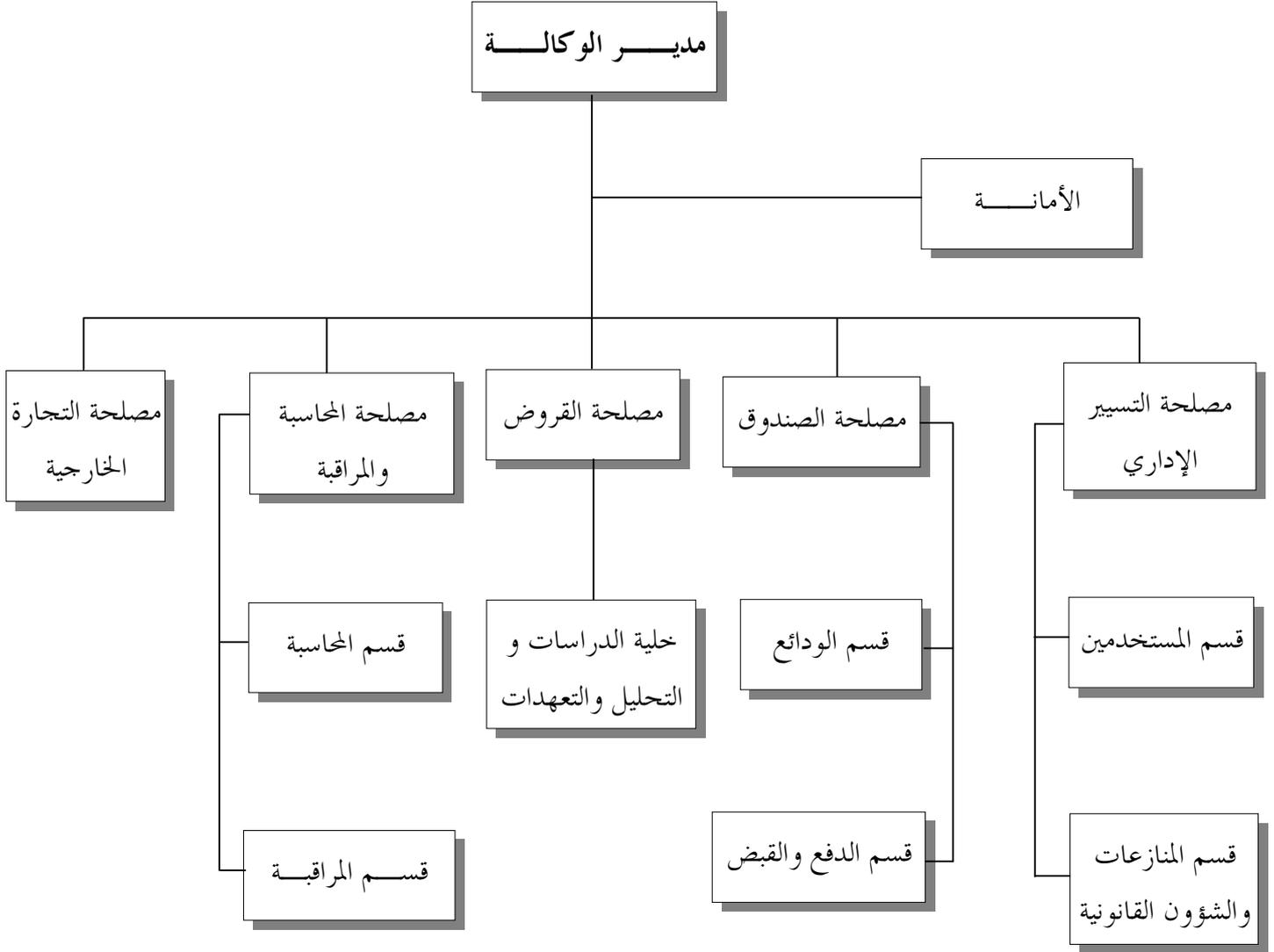
أ-قسم المحاسبة:

وتقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي يقوم بها البنك في جميع أقسامه ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات البنك، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة، ومتابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف.

ب-قسم المراقبة:

ويقوم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك كما تقوم بتنسيق بين المصالح، والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام ودقة البنك، ومدى وجود المشاكل الإدارية، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة وأهداف البنك.

الشكل رقم (9) الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بسكرة.



المصدر: وثائق من وكالة القرض الشعبي الجزائري بسكرة.

1-4-4-موارد القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة -:

يعرض CPA أنواعا متعددة من الإيداعات بهدف جذب أكبر عدد ممكن من المودعين وزيادة موارده. (الملحق 01).

-الإيداعات (الودائع):

عبارة عن الأموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة أشكال يمكن أن نحصرها في:

1-4-1- ودائع تحت الطلب Dépôt a vue**أ-الحساب الجاري le compte courant**

يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري، يفتح للأشخاص الطبيعيين و المعنويين ويمكن أن يكون مدينا، وهو لا يدر فوائد لصاحبه.

ب- حساب الشيكات le compte chèque

يعتبر هو الآخر جزء من وسائل الدفع يفتح للأشخاص الطبيعيين (خاصة الأجراء منهم)، ويجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، وهو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية ، ولا يدر فوائد لصاحبه، أما إذا استخدمه صاحبه في العمليات التجارية فإن البنك في حالة تنبهه للأمر ، يطلب من عميله فتح حساب جاري، لأن استخدام هذا الحساب لغرض المعاملات التجارية مخالف للقانون ، لأنه لا يخضع لمراقبة مصلحة الضرائب، ويمكنه الاحتفاظ بحساب الشيكات إلى جانب الحساب الجاري شرط أن يستخدمهما في حدود ما يسمح به القانون.

ج- دفتر الادخار البنكي:

عبارة عن ودائع يمكن لصاحبها أن يسحب منها في أي وقت، ولكن طبيعة الأفراد تجعلهم لا يقبلون على السحب منها بشكل كبير لأنها عادة تكون مبالغ زائدة عن احتياجاتهم ، تفرض عليها سعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق.

بلغت في بداية عام 2004، 4.5% للسنة ويفتح هذا الحساب للأشخاص الطبيعيين وهو حساب جاري قابل للدفع والسحب والتحويل.

1-4-2- الودائع لأجل:

هي ودائع لا يمكن لصاحبها أن يسحب منها إلا بعد مرور مدة معينة يتفق عليها مسبقا مع البنك، وتمنح عليها فوائد متغيرة حسب المدة (4.5% كحد أدنى) سنويا، وتنقسم إلى:

أ-ودائع لأجل على شكل حساب:

هي تلك الأموال التي يكون المودع في غير حاجة إليها ويودعها في البنك، وهنا بإمكانه السحب منها في أي وقت، غير أن طبيعة الأشخاص تجعلهم لا يقدمون على السحب منها وتراوح مدة إيداع هذه الأموال بين 3 أشهر و 10 سنوات أما سعر الفائدة، الممنوح عليها فهو يتغير بتغير مدة الإيداع والحد الأدنى لسعر الفائدة 4.5%.

ب- سندات الصندوق:

هي المبالغ النقدية الزائدة عن حاجة الأفراد والتي تودع لدى البنك من اجل الاستفادة من عوائدها، وهنا يقوم البنك بتجميد قيمة هذه الودائع، ولا يمكن للعميل السحب منها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها، ويكون الحد الأدنى لقيمة السند هو 10.000 دج والحد الأقصى 5 ملايين دج، وتتراوح مدة تجميدها ما بين 3 أشهر و 12 سنة وسعر الفائدة متغير بتغير مدة التجميد وتعتبر هذه السندات سندات قابلة للتفاوض، بمعنى انه يمكن تظهيرها، وتكون السندات إما اسمية أو لحاملها.

1-5- الخدمات الإلكترونية التي يقدمها CPA :

يهدف مواكبة احتياجات الزبائن التي تطورت مع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، يعرض CPA الخدمات الإلكترونية التالية: (أنظر الملحق 01):

أ-بطاقة السحب **la carte de retrait CPA cach**:

استخدم CPA هذه البطاقة لأول مرة في عام 1990، ويعتبر أول بنك يستخدمها في الجزائر، وتسمح هذه البطاقة لحاملها بسحب مبلغ نقدي معين أسبوعيا (يحدد البنك سقفه الأعلى)، باستخدام الموزعات الآلية المتواجدة في عدة أماكن كمكاتب البريد، المطارات... الخ، ويمكن السحب من كافة الموزعات الآلية للأوراق البنكية للشبكة النقدية المصرفية التي تشترك فيها كل من البنوك التالية:

BEA-BADR-BDL-CPA+CCP-EL BARAKA-CNEP

و يمكن أن يستفيد من هذه البطاقة:

- عملاء CPA أصحاب الحسابات بالدينار:

*إطارات وموظفي القطاع العام والخاص.

*أصحاب المهن الحرة .

تقدر تكلفة الاستفادة من هذه البطاقة بـ 300 دج، كما يجب على العميل أن يحتفظ بمبلغ 300 دج على الأقل في حسابه، وتنتهي صلاحية هذه البطاقة في 12/31 من كل عام.

ب- بطاقة فيزا الدولية **la carte CPA visa international**:

تمنح للعملاء أصحاب حسابات بالعملة الصعبة ويتم استخدامها خارج الوطن في عمليات السحب وتسوية مدفوعات المشتريات من السلع والخدمات من التجار المنتسبين لشبكة **visa international**، وتكلفة هذه البطاقة تقدر بـ 200 فرنك فرنسي (حوالي 30 أورو) وعلى العميل بعد ثلاثة اشهر من الاستفادة من هذه البطاقة أن يحافظ في حسابه على 10.000 دج بالعملة الوطنية وعلى 10.000 فرنك فرنسي (أي حوالي 1520 أورو) كحد أدنى.

المبحث الثاني: تمويلات **CPA** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والضمانات التي يشترطها:

2-1- التمويلات التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المعروف أن البنوك توجه مواردها التي تحصل عليها إلى تقديمها للأشخاص والمؤسسات في شكل قروض، ويعرض القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- أنواعا مختلفة من القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقبل أن نتعرض إلى هذه الأنواع نشير فقط أن هذه القروض ليست موجهة خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنما أيضا تمويل المؤسسات الكبيرة، ولكن نظرا لوجود عدد قليل من هذه المؤسسات على مستوى الولاية، والذي يقدر بـ 5 مؤسسات*، واتجاه هذه الأخيرة إلى التعامل مع البنوك الأخرى، جعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المستفيدة من هذه التمويلات، كما نوضح أيضا بأن القرض الشعبي الجزائري لا يقدم على تمويل المشاريع الزراعية بل يوجه تمويله إلى مجال التجارة والصناعة والخدمات.

تنقسم القروض التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري حسب المدة إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل، وحسب طبيعتها إلى قروض استغلال وقروض استثمار.

2-1-1- قروض الاستغلال: تنقسم بدورها إلى:

2-1-1-1- قروض المباشرة: (أنظر الملحق 02):

* بناء على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة.

أ- تسهيلات الصندوق:

يعتبر تسهيل الصندوق خط قرض يمتد إلى سنة، وللمؤسسة حق الاستفادة من قيمته لمدة 15 يوما كل شهر، بمعنى أنه خلال شهر يجب أن يتحول حساب المؤسسة إلى مدين ثم يعود دائنا، ليعود ويسحب قيمة القرض في الشهر الموالي وهذا خلال سنة (مثلا إذا تحصلت مؤسسة ما على تسهيل صندوق بقيمة معينة فإنه يتوجب عليها بعد سحب المبلغ بـ 15 يوما، إعادته إلى حسابها وليقوم بسحبه في الشهر الموالي، وليس شرطا أن يكون السحب في 15 يوما الأولى من الشهر بل يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية السحب في الأسبوع الثاني وتعيده في الأسبوع الثالث، لتسحبه في الأسبوع الموالي، لأن مبدأ عمل تسهيل الصندوق هو إعادة المبلغ إلى البنك لمدة 15 يوما، ويتراوح سعر الفائدة الذي يفرضه القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- بين 9% و 9.75%. وفيما يلي جدول يبين لنا قيمة تسهيلات الصندوق التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد هذه المؤسسات:

جدول رقم (21): يبين قيمة تسهيلات الصندوق التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2001-2002-2003:

العام	2001	2002	2003
عدد المؤسسات	7	2	0
قيمة القرض	52300000	2000000	0

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة-.

نلاحظ من خلال الجدول أن تسهيلات الصندوق التي قدمها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انخفاض، سواء من حيث عدد المؤسسات الممولة أو قيمة التسهيلات، ونشير هنا إلى أن البنك خلال عام 2001 قدم للصيادلة 6 تسهيلات صندوق، وتسجيل واحد لإحدى المخابز. أما في عام 2002 فإن التسهيلين كانا موجّهين أيضا لصياديتين.

ب- السحب على المكشوف:

يشبه المكشوف تسهيل الصندوق من حيث تحول حساب العميل إلى مدين ويختلف عنه في كون أن تسديد قيمة المكشوف تكون في نهاية السنة ويفرض عليه البنك نفس سعر الفائدة أي يتراوح بين 9% و 9.75%. ولا يوجد له حد أقصى بل يحدده البنك على أساس رقم الأعمال المصرح به لدى القرض الشعبي الجزائري، والذي يحسب على أساس العمليات التي قام بها من خلال البنك، ويمنح في العادة لتجار الجملة و الصيادلة، وكالات توزيع الأدوية، كما يقدم في بعض الأحيان للمقاولين والمخابز... الخ. وفيما

الفصل الرابع _____ دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري - وكالة
بسكرة -

يلي جدول يبين لنا قيمة المكشوفات التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد هذه المؤسسات:

جدول رقم (22): يبين قيمة السحوبات على المكشوف التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2001-2002-2003: الوحدة د ج

العام	2001	2002	2003
عدد المؤسسات	0	5	10
قيمة القرض	0	18600000	24900000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة-.

في قراءة أولية للجدول نلاحظ أن قيمة وعدد السحوبات على المكشوف في ارتفاع، حيث قدم البنك خلال عام 2002، 3 سحوبات على المكشوف للصيادلة، و مكشوف لمؤسسة تبيع الأدوات الكهرومترية، وآخر لمصنع بلاستيك. أما خلال عام 2003 فقد استفادت من السحب على المكشوف وكالتين لبيع الأدوية،صيدليتين، مخبزة، مؤسستين لبيع الأدوات الكهرومترية، طبيب، ومصنع حليب ومصنع بلاستيك.

ج- قروض الموسم:

هي كما أشرنا لها في الشق النظري قروض تمنح للعملاء الذين تتميز أنشطتهم بالموسمية وتصل مدته إلى سنة وسعر الفائدة هو الأخر يتراوح بين 9% و 9.75%.

و فيما يلي جدول يبين لنا قيمة القروض الموسمية التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد هذه المؤسسات:

جدول رقم (23): يبين قيمة القروض الموسمية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2001-2002-2003:

الوحدة د ج

العام	2001	2002	2003
عدد المؤسسات	2	1	1
قيمة القرض	7800000	5000000	30000000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة.

نلاحظ من الجدول أن البنك قدم خلال ثلاث سنوات 4 قروض موسمية ، قدمها كلها لمصانع تكييف التمور.

د- تسبيق على وضعية المشروع Mobilisation des droit a paiement MDAP :

يتمتع البنك هذه القروض للمشروعات قيد التنفيذ. بمعنى انه تم إنجاز جزء منها ويحتاج صاحب المشروع إلى السيولة ليكمل إنشاء المشروع، وعليه أن يحضر وثيقة تبين ما تم إنجازه من المشروع، ويجب أن توقع هذه الوثيقة من قبل كل من صاحب المشروع والمهندس، المحاسب المكلف بالتسديد (قابض البلدية، الخزينة... الخ) وتبلغ قيمة هذا القرض 80% كحد أقصى من قيمة ما تم إنجازه من المشروع، أما في حالة ما إذا لم يوقع عليها المهندس فإن القرض يعتبر خطيرا، ويمنحه البنك إذا كان العميل معروف لدى البنك، ولكن قيمة القرض تكون اقل من قيمته في الحالة السابقة.

هـ- تسبيق على السلع Le recipié Warran :

في هذه الحالة يقوم البنك بتقديم قرض للعميل مقابل رهن بضائع يمتلكها، موجودة في مخازن الدولة، ومبلغ القرض يكون اقل من قيمة البضاعة تفاديا للإحطار التي قد تتعرض لها البضاعة (تلف، تقادم... الخ) ووثيقة Warran التي تثبت ملكية العميل تبقى في حوزة البنك حتى يضمن حقه في البضاعة لأن العميل لا يمكنه أن يخرج البضاعة من المخازن إلا بوجود هذه الوثيقة (سعر الفائدة محصور بين 9-9.75%).

و- تسبيق على الفواتير:

في هذه الحالة يقوم البنك (CPA) بتسديد قيمة الفواتير للبائع بدلا من المشتري قبل تاريخ الاستحقاق مقابل سعر فائدة متغير حسب المدة الفاصلة بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ التسبيق، ويشترط أن تكون هذه الفواتير مؤكدة (Viser) من قبل الجهة المشتري و التي تكون في معظم الحالات هيئة إدارية تابعة للدولة كالمدارس والجامعات، والبلديات... الخ. ولقد قدم البنك خلال السنوات الثلاثة الماضية تسبيق على الفواتير لأحد مصانع تكييف التمور بقيمة 500000 د ج.

ي- تسبيقات على السندات:

يقدم البنك هذا التسبيق سواء على السندات لحاملها أو السندات الاسمية، وتكون قيمة القرض أقل من قيمة السند، ويقدم العميل السندات كرهن للبنك ليضمن هذا الأخير تسديد قيمة التسبيق، وتفرض سعر فائدة يختلف باختلاف المدة الفاصلة بين تاريخ منح التسبيق وتاريخ استحقاق السندات. و فيما يلي جدول يبين لنا قيمة التسبيقات على السندات التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد هذه المؤسسات:

جدول رقم (24): يبين قيمة التسبيقات على السندات التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2001-2002-2003:

العام	2001	2002	2003
عدد المؤسسات	0	0	2
قيمة القرض	0	0	6000000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري - وكالة يسكرة.

من الجدول نلاحظ أن البنك قدم خلال عام 2003 تسبيقين على السندات ، ونشر هنا إلى أنهما كانا موجّهين لوكالة بيع الأدوية ومؤسسة لبيع الأدوات الكهرومترلية.

2-1-1-2- القروض بالإمضاء: تنقسم إلى : (أنظر الملحق 02):

أ- تسبيقات على الصفقات العمومية وتنقسم هي الأخرى إلى:

- كفالة الاكتاب:

يشرط على المشاركين في مناقصة ما، إحضار كفالة من البنك بقيمة 1% من قيمة المشروع كحد أدنى، وفي حالة خسارة المناقصة فإنه يجب على العميل إحضار وثيقة رفع اليد من البنك، لرفع الحجز على المبلغ، ويحصل البنك على نسبة 0.25% من قيمة المبلغ المحجوز كل ثلاثة أشهر، وتصل مدة الكفالة إلى عام. ويمكن أن تكون قيمتها مناصفة بين البنك والمؤسسة، لكن في هذه الحالة يحصل البنك على فائدة تقدر 0.5% من قيمة مساهمته، وفي حالة فوز المؤسسة بالمناقصة ثم تتخلى عنها فإنها لا تتمكن من استرجاع قيمة الكفالة. و فيما يلي جدول يبين لنا قيمة الكفالات التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد هذه المؤسسات:

جدول رقم (25): يبين قيمة الكفالات التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2001-2002-2003:

2003	2002	2001	العام
2	3	5	عدد المؤسسات
3000000	4500000	33800000	قيمة القرض

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري - وكالة يسكرة-.

تشير الأرقام الواردة في الجدول إلى أن عدد وقيمة الكفالات التي قدمها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انخفاض ، حيث كانت جل هذه الكفالات موجهة لأصحاب مؤسسات البناء.

ب- كفالة اقتطاع الضمان:

تشرط الهيئة صاحبة المشروع عند نهاية أشغال المشروع على منفذ المشروع إحضار كفالة من البنك، وتسمى هذه الكفالة كفالة اقتطاع الضمان لأنها موجهة لتغطية العيوب التي قد تظهر على المشروع بعد انتهاء الأشغال منه وتسليمه إلى الهيئة صاحبة المشروع، وتصل مدتها إلى عام وقيمتها 5% من قيمة المشروع، ويحصل البنك في المقابل على فائدة تقدر بـ 0.25% كل ثلاثة أشهر، وعلى المستفيد من الكفالة إحضار وثيقة رفع اليد (La main lever) من البنك بعد عام في حالة لم تظهر عيوب في المشروع أما في حالة العكس فإن البنك يدفع قيمة 5% التي تعهد بها لكفالة المشروع.

ج- كفالة حسن التنفيذ:

يمنح البنك هذه الكفالة لضمان بدء المؤسسة في تنفيذ المشروع وفق المعايير المتفق عليها ، مدتها تصل إلى سنة وقيمتها 5% من قيمة المشروع.

د-الضمان الاحتياطي:

هو التزام من قبل البنك يضمن به عميله بأنه سيسدد قيمة الأوراق التجارية لطرف آخر، مثلا زبون عند CPA قام بعملية تجارية مع زبون في بنك آخر وتمت العملية بينهما بأوراق تجارية (كمبيالة مثلا) ويشترط البائع على زبون CPA ضمان احتياطي، هنا يقدم CPA لعملية قرض بنسبة 10% من قيمة الكمبيالة التي يشترط فيها أن تكون مؤكدة، ويفرض البنك سعر فائدة يقدر بـ 2.5% من قيمة الكمبيالة في حالة عدم تجميد المبلغ، وفي حالة تجميد المبلغ يكون سعر الفائدة اقل من ذلك ويختلف

الفصل الرابع _____ دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري - وكالة
بسكرة -

باختلاف قيمة الضمان. و فيما يلي جدول يبين لنا قيمة الضمانات الاحتياطية التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد هذه المؤسسات:

جدول رقم (26): يبين قيمة الضمانات الاحتياطية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2001-2002-2003:

العام	2001	2002	2003
عدد المؤسسات	0	0	2
قيمة القرض	0	0	60000000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري - وكالة يسكرة-.

يبين لنا الجدول أن البنك لم يقدم أية ضمانات احتياطية خلال عام 2001-2002 في حين قدم في عام 2003 ضمانين لمؤسستين لبيع الأدوات الكهرومترية.

هـ - القرض المستندي:

في هذه الحالة يقوم القرض الشعبي الجزائري - وكالة يسكرة - بالوفاء بالتزامات المؤسسة المستوردة اتجاه المؤسسة المصدرة ، ويفرض البنك سعر فائدة يتراوح بين 9% و 9.75%. و فيما يلي جدول يبين لنا قيمة القروض المستندية التي استفادة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها:

جدول رقم (27): يبين قيمة الاعتمادات المستندية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2001-2002-2003:

العام	2001	2002	2003
عدد المؤسسات	1	2	2
قيمة القرض	200000000	34250000	14400000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري - وكالة يسكرة-.

نستخلص من الجدول أعلاه أن قيمة الاعتمادات المستندية التي قدمها البنك عرفت انخفاضا ملحوظا مقارنة مع عام 2001 من حيث القيمة رغم ارتفاع عدد المؤسسات المستفيدة من هذا القرض في السنتين المواليين، ونشير أنه خلال عام 2001 استفادت من الاعتماد إحدى مؤسسات الاستيراد والتصدير ، وفي عام 2002 استفاد من الاعتماد طيب ومؤسسة لصناعة الرخام، أما في عام 2003 قدم البنك الاعتماد لمصنع حليب ومصنع أجور.

2-1-2- قروض الاستثمار: (انظر الملحق 03):

هي القروض الموجهة أو التي تستخدم في تمويل إنشاء مشاريع جديدة أو تجديد آلات ومعدات الإنتاج، أو لتقوم المؤسسة بتوسيع نشاطها وتنقسم إلى:

أ- قروض متوسطة الأجل:

تمتد فترة منح هذه القروض بين 2 إلى 7 سنوات حسب حجم المشروع او قيمة القروض الممنوحة حسب المردودية المتوقعة للمشروع.

ب- قروض طويلة الأجل:

تتراوح مدة هذه القروض بين 7 سنوات و 20 سنة وتمنح ايضا حسب حجم المشروع، وتكون موجهة لتمويل المشاريع الضخمة مثل بناء السدود... الخ.

يقرض CPA فائدة تتراوح بين 7 إلى 8% من قيمة القرض بالنسبة لـ 7% فإنها تفرض على المشاريع المقدمة في إطار APSI. و فيما يلي جدول يبين لنا حجم قروض الاستثمار التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

جدول رقم (28): يبين حجم قروض الاستثمار التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2001-2002-2003:

2003		2002		2001	
المبلغ	نشاط المؤسسة	المبلغ	نشاط المؤسسة	المبلغ	نشاط المؤسسة
73900000	مصنع حليب	8000000	مصنع تكيف تمور	16500000	مؤسسة نقل
1300000	مصنع حليب	200000000	مصنع أحجار	1500000	مؤسسة نقل
50000000	مؤسسة بناء	10000000	مصنع بلاستيك		
500000	مصنع تكيف تمور	40000000	مصنع تكيف تمور		
490000	طبيب	2000000	مؤسسة نقل		
1500000	طبيب	2000000	مؤسسة لصناعة		

			الرخام		
		60000000	مصنع مياه معدنية		
		88000000	مؤسسة بناء		
127690000		410000000		18000000	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة -

نلاحظ من خلال الجدول أن القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة - قدم قروض استثمار بمبالغ ضخمة خلال عام 2002 مقارنة مع السنتين المتبقيتين ، وهذا نظرا لكون البنك أقدم في هذه السنة على تمويل 5 مصانع تعمل في مجالات مختلفة ، وتعتبر من أنجح المصانع على مستوى الولاية.

2-1-2-1- شروط منح قروض الاستثمار:

* أن تساهم المؤسسة في قيمة المشروع بنسبة أدناها 30% من قيمة المشروع.

* تقديم ملف كامل يستوفي حل الوثائق التي يطلبها البنك، والمتمثلة في الوثائق الإدارية و التقنية ، والوثائق الاقتصادية المالية ، و أخيرا الوثائق المحاسبية والضريبية.

- تقديم ضمانات تفوق قيمة القرض ، أي نسبة تغطية الضمانات للقروض تفوق 100%.

- تأمين متعدد الأخطار لكل الضمانات ، لأنه في حالة وقوع حادث تتكفل مؤسسات التأمين بتعويض قيمة الأضرار للبنك.

2-2-1-2- الوثائق المكونة لملف قرض استثمار: (انظر الملحق 04):

تنقسم الوثائق التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة - إلى:

أ- الوثائق الإدارية: تشمل ما يلي:

- طلب خطي ممضي من الشخص طالب القرض أو ممثل المؤسسة.

- وثيقة التسجيل لدى APSI وتصريح الحصول على الامتيازات الضريبية التي تقدمها.

- نسخة من القانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين.

- نسخة من BOAL (bulletin officiel des annonce légales).

- نسخة من عقد الإيجار أو الملكية محل المشروع.

ب- الوثائق التقنية:

- تصريح البناء .

-تقديم مخطط تنفيذ المشروع.

- تقديم دراسة جيولوجية بالنسبة لبعض المشاريع.

ج- الوثائق الاقتصادية والمالية:

-دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

-الفواتير الشكلية* أو عقد تجاري بين التجهيزات التي تم شراؤها محليا.

د- الوثائق المحاسبية و الضريبية:

-الميزانيات الثلاثة الأخيرة، وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات.

-الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات الأخيرة.

-الوثائق الضريبية وشبه الضريبية لأقل من ثلاثة أشهر بالنسبة للمؤسسات التي بدأت نشاطها، و تصريح بالوجود للمؤسسات التي في طور الإنجاز.

-شهادة أداء المستحقات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية و حوادث العمل والأمراض المهنية.

2-2-3- الآليات والإجراءات التي يتبعها القرض الشعبي الجزائري-وكالة بسكرة-لمنح

القروض:

يقوم البنك بعد التأكد من أن الملف الذي تقدمت به المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كامل ويحتوي

على جميع الوثائق الضرورية يقوم ب:

-التأكد من صحة الوثائق المقدمة إليه، ومن سمعة المؤسسة طالبة القرض خاصة في حالة كون المؤسسة عميل جديد لدى البنك.

-الاتصال بباقي البنوك لمعرفة علاقة المؤسسة بها، وهل قدمت لها قروض لم تسدها بعد أم أنها قامت بتسديدها.

-القيام بدراسة اقتصادية للمشروع من خلال دراسة مردوديته، والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وتأثيره على المنطقة وعلى الاقتصاد الوطني.

-القيام بدراسة حول المنافسة في السوق .

-التأكد من قيمة الضمانات المقدمة.

وبعد الانتهاء من دراسة الملف ، يتخذ المدير ونائبه ومدير مصلحة القروض ، قرار منح القرض للمؤسسة أو عدم منحه ، وكما سبق وأن أشرنا يتم تحويل الملف إلى الفرع بولاية باتنة ، لإعادة دراسته واتخاذ قرار منح القروض

* الفواتير الشكلية :هي فواتير توضح قيمة أصل معين وكل ما ينغلق به ، وهي فاتورة شكلية لم يتم بعد تسديدها.

الفصل الرابع _____ دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري - وكالة
بسكرة -

إذا كانت قيمة القرض لا تتعدى 4000000 د ج ، وإلا فإن الملف يرسل إلى المديرية العامة بالعاصمة لاتخاذ القرار النهائي.

2-2- أنواع الضمانات التي يشترطها CPA على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن هذه القروض ليست موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعينها، وإنما هي ضمانات عادية يشترطها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن أن يشترطها على المؤسسات الكبيرة في حالة ما إذا تعامل معها، وتختلف هذه الضمانات باختلاف نشاط المؤسسة، ونوعية القرض ومدته.

بالنسبة لقروض الاستغلال يطلب القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة- عادة ضمانات شخصية أو رهن عقاري بالإضافة إلى تأمين متعدد الأخطار.

أما بالنسبة لقروض الاستثمار فإن البنك يطلب الرهن العقاري أو الرهن الحيازي للمعدات والآلات بالإضافة إلى تأمين متعدد الأخطار عن قيمة الرهن ، وقد يطلب في بعض الحالات إلى جانب الضمانات السابقة ضمانات شخصية. وعموما تنقسم الضمانات التي يشترطها القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة- إلى:

2-2-1- الضمانات الشخصية:

في هذه الصيغة يتدخل طرف ثالث في العلاقة التي تجمع بين البنك والمؤسسة، وهذا الشخص هو الكافل أو الضامن حيث يتعهد هذا الأخير بتسديد قيمة القرض في حالة عدم قدرة العميل على السداد في تاريخ الاستحقاق، ويشترط في هذا الطرف (الطرف الثالث) أن يكون شخصا معروفا ذو سمعة معروفة فيما يتعلق بمركزه المالي وتنقسم الضمانات الشخصية إلى:

أ- الكفالة:

في هذه الحالة يضمن طرف ثالث المؤسسة بتنفيذ التزاماتها في حالة عدم قدرة المؤسسة على السداد عند حلول تاريخ الاستحقاق.

ب- كفالة الضمان الاحتياطي:

يشبه الضمان الكفالة ويختلف عنها في كون الضمان يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية وتمثل الأوراق التجارية القابلة للضمان من قبل البنك كل من السند لأمر و الكمبيالة والشيكات.

2-2-2- الضمانات الحقيقية:

على عكس الضمانات الشخصية فإن الضمانات الحقيقية تكون بضمان موجودات ملموسة، وهي تضم قائمة واسعة من السلع والعقارات والتجهيزات، وللبنك حق بيع هذه الضمانات في حالة عجز العميل عند السداد، وتأخذ الضمانات الحقيقية الأشكال التالية:

أ- الرهن الحيازي:

ينقسم الرهن الحيازي بدوره إلى الرهن الحيازي للعتاد والرهن الحيازي للمحل التجاري.

-الرهن الحيازي للعتاد:

هنا يقدم البنك القرض للعميل على أساس أن يرهن الأدوات والآلات، ومعدات التجهيز له، و على البنك أن يتأكد من ملائمة هذه المعدات والتجهيزات، وعدم قابليتها للتلف، وان قيمتها لا تتعرض للتغيير بفعل تغيرات الأسعار، ويتم تقييد عقد الرهن الحيازي في دار التسجيل والطابع، وكذا المحافظة العقارية التابعة لها العقار، فمثلا يسجل الرهن الحيازي لشاحنة أو سيارة في مصلحة تسجيل السيارات في الولاية، ولا يجوز للمدين أن يبيع الأشياء المرهونة إلا بعد أن يسدد قيمة القرض. نشير هنا إلى أن السندات القابلة للتظهير تعتبر ضمانات حقيقية للبنك.

-الرهن الحيازي للمحل التجاري:

من المعروف أن المحل التجاري يتكون من عدة عناصر منها عنوان المحل، اسم المحل، الحق في الإحازة والزيائن والشهرة التجارية... الخ ويقر القانون التجاري الجزائري رهن المحل التجاري للبنوك، يتم تسجيل هذا الرمز في عقد لدى دار الطابع والتسجيل والمركز الوطني للسجل العقاري.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة- يشترط في هذه الضمانات أن تغطي قيمة القرض بنسبة تفوق 100% من قيمة القرض، مثلا : لاحظنا في ملف قرض استثمار لإحدى المؤسسات التي تنشط في مجال صناعة الرخام ، أن المؤسسة استفادة خلال عام 1999 من قرض استثمار لإنشاء المؤسسة بقيمة 2064000 د ج ، حيث يمثل هذا المبلغ 70% من رأسمال المؤسسة على أن يسدد القرض بعد 5 سنوات أي خلال عام 2002 . في حين بلغت مساهمة صاحب المؤسسة 30% أي 884571.5 دج، وقدمت المؤسسة مقابل الحصول على هذا القرض الضمانات التالية :

*رهن حيازي للعتاد بقيمة 2064000 دج يضم مجموعة من الآلات و التجهيزات وكذلك بعض سندات الصندوق والبضاعة الموجودة في المحل، إلى جانب تأمين متعدد الأخطار بقيمة دج 2064000.

*كفالة قيمتها 2064000 دج.

نلاحظ مما سبق أن تغطية القرض تمت بنسبة 200% ، مع تأمين متعدد الأخطار .

وفي عام 2002 استفادت نفس المؤسسة من قرض ثاني بقيمة 4240000 دج في شكل اعتماد مستندي بقيمة 2240000 دج، وقرض استثمار يسدد في عام 2007 بقيمة 2000000 دج . أما عن الضمانات التي قدمتها فكانت بقيمة 4000000 دج ، تمثلت هذه الضمانات في رهن عقاري بقيمة 2000000 دج إلى جانب رهن حيازي للآلات بنفس القيمة ، أي أن قيمة الضمانات تمثل تقريبا 95% من قيمة القرض ، رغم أن المؤسسة قامت بتسديد القرض الأول في تاريخ استحقاقه .

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لتمويل CPA للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة::

3-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة:

جدول رقم(29): عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة خلال 2001-2002-

2003:

العام	2001	2002	2003	2004
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2061	*2781	2168	**2536

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها من مقر وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالجزائر العاصمة.

تحتل ولاية بسكرة المرتبة 36 من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين 48 ولاية على المستوى الوطني، وتعتبر هذه المرتبة متواضعة خاصة إذا ما قارنا عدد السكان (588648 نسمة) بعدد

* كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2002 موزعة كمايلي 2636 مؤسسة مصغرة- 125 مؤسسة صغيرة-22 مؤسسة متوسطة اما عدد العمال فقد كان موزعا كمايلي:

المؤسسات المصغرة 5371.

المؤسسات الصغيرة 2401.

المؤسسات المتوسطة 2025. اي في الاجمالي 9797 عامل.

** تم احصاء عدد هذه المؤسسات حتى الثلاثي الثاني من عام 2004.

الفصل الرابع _____ دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري - وكالة
بسكرة -

المؤسسات في هذه الولاية، علما بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 99.7% من المجموع الكلي للمؤسسات.

كما يبين لنا الجدول انه بين عام 2001 و 2002 تم إنشاء أكثر من 720 مؤسسة صغيرة متوسطة، بينما في عام 2003 اختفى من هذه المؤسسات أكثر من 613 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي أكثر من 85% من المؤسسات المنشئة، وهذا نتيجة لضعف دراسات الجدوى التي يقوم بها أصحاب هذه المؤسسات، سواء من حيث مردودية المشروع، أو الموقع الذي تم اختياره لإنشاء المؤسسة، أو دراسة المنافسة على مستوى السوق، أما بين عام 2003 إلى غاية الثلاثي الثاني من عام 2004 تم إنشاء 368 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

إن هذه الإحصائيات تدل على الإقبال الكبير على إنشاء هذه المؤسسات خاصة الصغيرة منها، إلا أن العوائق التي تواجهها خاصة فيما يتعلق بالتمويل تحول دون انطلاق هذه المؤسسات وبقائها.

3-2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في ولاية بسكرة :

جدول رقم (30): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في ولاية بسكرة لعام: 2001-

2002-2003.

2003		2002		2001		
%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	
22.5	09	25.80	08	25	07	مواد البناء
45	18	38.71	12	35.71	10	الصناعات الغذائية
10	04	12.9	04	14.28	04	النسيج والصناعات التقليدية
7.5	03	9.68	03	10.71	03	ورق وخشب
7.5	03	6.45	02	6.7	02	أدوات مدرسية
7.5	03	6.45	02	6.7	02	خدمات
100	40	100	31	100	28	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المتحصل عليها من مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في ولاية بسكرة عام 2003 حوالي 40 مؤسسة، بعد ما كان عددها عام 2001 حوالي 28 مؤسسة، منها 6 مؤسسات عمومية، أما باقي المؤسسات (34 مؤسسة) فهي تابعة للقطاع الخاص، من خلال الجدول نلاحظ أن هذه الزيادة تعود إلى زيادة عدد المؤسسات في قطاع الصناعات الغذائية، الذي انتقل من 10 مؤسسات عام 2001 إلى 18 مؤسسة عام 2003، وهذا نظرا لوجود سوق واسعة لمثل هذه المنتجات، وكذلك توفر المادة الأولية على مستوى الولاية التي تزخر بإمكانات فلاحية معتبرة. توظف هذه المؤسسات 1896 عامل منهم 1538 عامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة*

3-3- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولها CPA :

جدول رقم (31): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولها CPA خلال: 2001-2002-2003:

السنة	2001	2002	2003
عدد المؤسسات	27	28	33

المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على المعطيات المقدمة من قبل أحد موظفي CPA وكالة بسكرة.

يتبين لنا من الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل CPA في ارتفاع مستمر فبعد أن كان 27 مؤسسة خلال عام 2001، أصبحت 33 مؤسسة خلال 2003، إلا أن نسبة الزيادة تعتبر ضعيفة، إذا ما قارناها بنسبة زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية خلال نفس الفترة كما يوضحها الجدول السابق ، خاصة خلال عام 2002 حيث ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 720 مؤسسة في حين أن عدد المؤسسات التي مولها القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- في نفس الفترة زادت بمؤسسة واحدة فقط، نتيجة لسياسة الحذر التي يتبعها البنك في منحه للقروض، وارتفاع قيمة الضمانات التي يشترطها والتي لا تكون عادة في متناول هذه المؤسسات، ولعل هذا يعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى إغلاق واختفاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنة التالية.

3-4- مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المؤسسات:

مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة = عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال 2000/عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة خلال ن200 x 100 .

جدول رقم(32): يبين مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية بسكرة:

العام	2001	2002	2003
عدد م ص م الممولة من قبل CPA	27	28	33
عدد م ص م في ولاية بسكرة	2061	2781	2168
نسبة مساهمة CPA في تمويل م ص م	1.31	1.006	1.52

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة.

تبين لنا النتائج أعلاه أن مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب أنها محدودة جدا عرفت انخفاضا ملحوظا في عام 2002 مقارنة بعام 2001 ،نتيجة لارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بمؤسسة واحدة، بينما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة على مستوى الولاية ارتفع بـ 720 مؤسسة.

أما في عام 2003 فقد ارتفعت هذه النسبة، وهذا نتيجة لارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قام البنك بتمويلها من جهة، واختفاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

إن هذه المساهمة عموما تعتبر ضعيفة بل أنها تكاد تكون منعدمة، ولعل أهم أسباب ضعف هذه النسبة هو إحصاء CPA عن تمويل قطاع الفلاحة الذي يعتبر عصب الاقتصاد في هذه الولاية، في سؤالنا لموظفي البنك عن السبب الرئيسي لعدم إقدام البنك على تمويل هذا القطاع، كان جوابهم هو عدم تواجد وكالات للقرض الشعبي في المناطق الريفية التي تنتشر بها المساحات الفلاحية، مثلما هو الحال بالنسبة لباقي البنوك خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الذي ينشط كثيرا في تمويل هذا القطاع، والذي له عدة وكالات عبر تراب الولاية.

3-5- مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في ولاية بسكرة:

الفصل الرابع _____ دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري - وكالة
بسكرة -

مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية = عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الممولة خلال سنة 2000/عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في ولاية بسكرة خلال 100x2000 .

جدول رقم(33): يبين مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية على مستوى ولاية بسكرة:

2003	2002	2001	العام
7	6	2	عدد م ص م الصناعية الممولة من قبل CPA
40	31	29	عدد م ص م الصناعية في ولاية بسكرة
17.5	19.35	6.86	نسبة مساهمة CPA في تمويل م ص م الصناعية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة.

في قراءة أولية للجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القرض الشعبي الجزائري-وكالة بسكرة-في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ارتفعت بين عام 2001 و 2002 بثلاثة أضعاف تقريبا. تعتبر هذه الزيادة إيجابية سواء بالنسبة للبنك أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن هذه النسبة انخفضت في عام 2003 إلى 17.5%، رغم ارتفاع عدد المؤسسات الممولة من 6 مؤسسات عام 2002 إلى 7 مؤسسات عام 2003، يعود هذا الانخفاض إلى عدم تناسب زيادة عدد المؤسسات الممولة من قبل البنك، مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي تم إنشاؤها عام 2003، حيث ارتفعت من 31 إلى 40 مؤسسة صناعية.

3-6- مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ :

جدول رقم(34) مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ خلال 2001-2002-2003:

الوحدة: مليون د ج

2003		2002		2001		العام
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
						القرض

100	29.5461	100	571.01	100	287.188	حجم القروض الكلي
5.9	17.411	10.45	59.644	1.31	3.764	القروض العقارية
94.1	278.05	89.55	511.366	98.69	283.424	توزيع القروض الموجهة ل م ص م
4.08	12.06	2.9	16.516	4.04	11.594	تشغيل شباب
43.22	127.69	71.8	410	6.27	180	قروض استثمار
46.8	138.3	14.85	84.85	88.38	253.830	قروض استغلال

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري.

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن جل القروض التي بمنحها القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة - موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بنسبة تفوق 90% في المتوسط ، أما 10% المتبقية فهي موجهة للقروض العقارية ، وسبب انخفاض قيمتها (القروض العقارية) يعود إلى كون أن القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة - بدأ بتطبيق هذه الصيغة منذ عام 2001 فقط. كما تعكس الأرقام الواردة في الجدول أن البنك قدم خلال عام 2002 قروضا بقيم أكبر من عام 2001-2002 رغم أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة في عام 2003 أكثر من عام 2002 بـ 5 مؤسسات ، وهذا الفرق راجع إلى قيمة قروض الاستثمار التي تحصلت عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2002. وهذا له تأثير إيجابي على البنك أكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه رغم المبالغ التي خصصت لها إلا أن عدد المؤسسات المستفيدة قليل مقارنة مع عدد المؤسسات الغير مستفيدة من التمويل المصرفي

3-7- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل CPA حسب قطاعات النشاط :

جدول رقم (35): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل CPA حسب قطاعات النشاط خلال 2003-2002-2001:

2003		2002		2001		قطاع النشاط
%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	

18.18	06	14.28	04	29.63	08	البناء والأشغال العمومية
21.21	07	21.43	06	7.4	02	الصناعة
24.24	08	32.14	09	22.22	06	الصحة
6.06	02	7.14	02	7.4	02	النقل
12.12	04	3.57	01	3.7	01	تجهيزات كهر ومترلية
18.18	06	21.43	06	29.63	08	أخرى
100	33	100	28	100	27	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من القرض الشعبي الجزائري-وكالة بسكرة-

يعتبر قطاع الصحة، الأشغال العمومية، الصناعة، القطاعات الرئيسية التي قام القرض الشعبي الجزائري بتمويلها خلال السنوات الأخيرة.

يحتل قطاع الصحة المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات التي قام CPA بتمويلها خلال السنوات الثلاثة، وهذا نتيجة لبرنامج MEDUM* الذي طبقه مؤخرا CPA (أنظر الملحق 04).

3-8- توزيع القروض المقدمة من قبل CPA حسب طبيعة القرض:

جدول رقم (36): توزيع القروض التي منحها CPA للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة القرض:

2003		2002		2001		قطاع النشاطات
%	عدد المؤسسات المستفيدة	%	عدد المؤسسات المستفيدة	%	عدد المؤسسات المستفيدة	
16.67	06	27.59	08	7.4	02	قرض الاستثمار
22.22	08	27.59	08	33.34	09	تشغيل الشباب
61.11	22	44.82	13	59.26	16	قرض استغلال
100	36	100	29	100	27	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المتحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة-

* هذا البرنامج موجه إلى كل: طبيب عام أو مختص، بيطري، طبيب أسنان، صيدلي، مراكز الأشعة الطبية، مخابر التحاليل. ويقدم هذا البرنامج قروض:

- استثمار لمدة 6 سنوات مع إعفاء لمدة سنة عن السداد لشراء محل، وقرض لمدة 4 سنوات لاقتناء المعدات وسعر الفائدة الفروض عليه يساوي السعر الرجعي الذي يحدده البنك المركزي مضاف إليه نقطة واحدة.

ساهمت CPA خلال ثلاث سنوات في إنشاء 25 مؤسسة مصغرة جديدة في إطار دعم وتشغيل الشباب بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

مما أدى إلى زيادة حجم قروض الاستثمار التي يقدمها CPA لهذه المؤسسات، نظرا للدعم الذي تقدمه لها الدولة. كما قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة خلال نفس المدة (3 سنوات) 16 قرضا استثمارا مقابل 51 قرض استغلالا فمثلا في سنة 2001 قدم قرضين استثمارا مقابل 16 قرض استغلالا، وفي عام 2003 قدم 8 قروض استثمارا مقابل 22 قرض استغلالا.

نستخلص مما سبق أن احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر سواء على مستوى دورة الاستثمار أو دورة الاستغلال إلا أنها تحتاج أكثر إلى التمويل قصير الأجل.

ذكرنا فيما سبق أن CPA هو البنك المتخصص* في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكان هذا السبب الرئيسي في اختيارنا له للقيام بهذه الدراسة، إلا أن النتائج الضعيفة أو المساهمة الضعيفة التي توصلنا إليها فيما يخص مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دفعتنا إلى افتراض أن CPA ليس البنك الوحيد الذي يمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. للتأكد من صحة هذا الافتراض قمنا بالاتصال بمجموعة من البنوك المتواجدة في ولاية بسكرة، لمعرفة هل أن هذه البنوك تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما مدى مساهمتها؟

3-9-3- مساهمة البنوك العمومية الأخرى في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة:

3-9-3-1 - مساهمة البنك الوطني الجزائري BNA:

3-9-3-1-1- توزيع القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المؤسسات الممولة:

جدول رقم (37): توزيع القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المؤسسات الممولة من طرف BNA:

2003	2002	2001	العام المؤسسات
0*	20	27	مؤسسة مصغرة أ- قرض مصغر

* إن هذا التخصص تخصص نظري.

* لم يمنح البنك خلال عام 2003 قروضا مصغرة لأنه توقف عن العمل بهذه الصيغة.

0	0	02	ب- تشغيل الشباب
8	13	20	مؤسسات صغيرة ومتوسطة
8	33	49	المجموع

المصدر: بناء على المعطيات المحصل عليها من البنك الوطني الجزائري لولاية بسكرة.

نلاحظ من الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولها البنك الوطني الجزائري في انخفاض مستمر، وهذا نتيجة لتخلي البنك عن تمويل هذه المؤسسات بطريقة القروض المصغرة.

مساهمة BNA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة:

مساهمة BNA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة = عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال ن200/عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة خلال ن200 x 100.

جدول رقم(38): يبين مساهمة BNA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية بسكرة:

2003	2002	2001	العام
8	33	49	عدد م ص م الممولة من قبل BNA
2168	2781	2061	عدد م ص م في ولاية بسكرة
0.36	1.18	2.37	نسبة مساهمة BNA في تمويل م ص م

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة.

3-9-1-2- تمويل البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمبالغ:

جدول رقم(39): تمويل البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمبالغ خلال 2001-2002-2003:

الوحدة : مليون دج

2003		2002		2001		العام
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
100	0	34.20	60.122	0.80	7.180759	-مؤسسات مصغرة
	0	65.8		0.021	0.191890	أ-قرض مصغر
	6.728			99.17		ب-تشغيل الشباب
			11.57		890	-مؤسسات صغيرة ومتوسطة
100	6728000	100	17582200	100	897372649	المجموع

المصدر: بناء على المعطيات المحصل عليها من البنك الوطني الجزائري لولاية بسكرة.

يبين لنا الجدول السابق أن مساهمة BNA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في انخفاض مستمر سواء من حيث عدد المؤسسات، أو من حيث حجم القروض في سؤالنا لموظفي البنك عن سبب هذا الانخفاض أكدوا جميعاً أن السبب الرئيسي هو النقص في عدد الموظفين على مستوى البنك، لان تقديم قرض لأي مؤسسة يتطلب دراسة مالية ومتابعة ميدانية، وعدد الموظفين لا يسمح بتقديم عدد كبير من القروض، إضافة إلى أن جل القروض المقدمة خلال هذه السنوات (2001-2002-2003) هي قروض استغلال موجهة لزبائن البنك المعروفين منذ مدة طويلة لأن مثل هذه القروض لا تتطلب دراسة معمقة .

3-9-2- مساهمة البنك الخارجي الجزائري BEA:

قام البنك الخارجي الجزائري بتمويل:

- 30 مؤسسة عام 2001 منها 29 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- 30 مؤسسة عام 2001 منها 29 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- 42 مؤسسة عام 2003 منها 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

3-9-2-1- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل BEA:

جدول رقم (40): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل BEA خلال 2001-2002:

2003	2002	2001	العام المؤسسات
06	07	07	-مؤسسة مصغرة (تشغيل الشباب)
06	02	02	-مؤسسات صغيرة و متوسطة.
30	20	20	-مؤسسات التصدير و الاستيراد
42	29	29	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المتحصل عليها من BEA.

الفصل الرابع _____ دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري - وكالة
بسكرة -

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولها البنك الخارجي الجزائري في ارتفاع حيث وصلت عام 2003 إلى 42 مؤسسة، وهذا ناتج عن ارتفاع عدد مؤسسات استيراد وتصدير بـ 10 مؤسسات مقارنة بعام 2001-2002.

مساهمة BEA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة:

مساهمة BEA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة = عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال ن200/عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة خلال ن200 x 100 .

جدول رقم(41): يبين مساهمة BEA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية بسكرة:

العام	2001	2002	2003
عدد م ص م الممولة من قبل BEA	29	29	42
عدد م ص م في ولاية بسكرة	2061	2781	2168
نسبة مساهمة BEA في تمويل م ص م	1.4	1.04	1.9

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة.

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من بين البنوك التي قمنا بالاتصال بها، البنك الوحيد الذي قام بتمويل المؤسسات الكبيرة على مستوى الولاية، حيث قام بتمويل ثلاث مؤسسات كبيرة خلال فترة الدراسة، والبنك الخارجي الجزائري يقوم بالدرجة الأولى بتمويل التجارة الخارجية، أي تمويل عمليات الاستيراد والتصدير ، وتحتل هذه الأخيرة مركز الصدارة في أنشطته حيث قام بتمويل 20 مؤسسة استيراد وتصدير خلال 2001-2002 و 30 مؤسسة خلال 2003، ونشير أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بعمليات التصدير تعمل في قطاع التمور .

كما يبين لنا الجدول أعلاه فإن البنك ساهم في إنشاء 20 مؤسسة مصغرة خلال 3 سنوات ، وقام بتمويل 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل خارج قطاع الاستيراد والتصدير. كما أن مساهمة البنك الخارجي الجزائري لولاية بسكرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثرت في سنة 2002 كغيرها من البنوك الأخرى بسبب ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة خلاله. كما نوه أن معظم القروض التي قدمها البنك لهذه المؤسسات هي قروض استغلال .

3-9-3- مساهمة بنك التنمية المحلية BDL في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جدول رقم(42): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل بنك التنمية المحلية خلال 2001-2003:

2003	2002	2001	
04	01	03	مؤسسات مصغرة
04	07	07	مؤسسة صغيرة ومتوسطة
08	06	10	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المحصل عليها من BDL.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمولها BDL منخفض إذا ما قارناه بعدد المؤسسات التي مولتها باقي البنوك التي قمنا بالاتصال بها.

- مساهمة بنك التنمية المحلية BDL في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة:

مساهمة BDL في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة = عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال 200/عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة خلال 200 x 100.

جدول رقم(43): يبين مساهمة BDL في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية بسكرة:

2003	2002	2001	العام
08	06	10	عدد م ص م الممولة من قبل BDL
2168	2781	2061	عدد م ص م في ولاية بسكرة
0.36	0.21	0.48	نسبة مساهمة BDL في تمويل م ص م

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة.

من الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قام بنك التنمية المحلية بتمويلها في السنوات الأخيرة في انخفاض حيث كانت 10 مؤسسات في عام 2001، ثم أصبحت 6 مؤسسات في عام 2002، وارتفع في عام 2003 إلى 10 مؤسسات. في استفسارنا عن هذا الانخفاض وكذلك عن العدد المتواضع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل BDL، علما انه لا يمول المؤسسات الكبيرة البنك

الفصل الرابع _____ دراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري - وكالة
بسكرة -

كان تفسير موظفي البنك أن BDL قام بتقديم عدد كبير من القروض لهذه المؤسسات خلال السنوات الماضية خاصة في عام 2000، إلا أن نسبة استرجاع هذه القروض منخفضة جدا فأكثر من 24 مؤسسة في منازعات مع البنك، وهذا السبب الذي دفع بالبنك إلى عدم تمويل هذه المؤسسات، وتفضيل تمويل مجالات أخرى، تكون فيها درجة استرجاع القروض مضمونة بنسبة أكبر، لذا أقدم البنك على تمويل قطاع السكن، فقد قام هذا البنك خلال ثلاث سنوات السابقة بتقديم أكثر من 94 قرض سكن.

3-9-4- المساهمة الإجمالية للبنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جدول رقم(44): النسبة الإجمالية لمساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

العام	2001	2002	2003
القرض الشعبي الجزائري	1.31	1.06	1.52
البنك الوطني الجزائري	2.37	1.18	0.36
البنك الخارجي الجزائري	1.4	1.04	1.9
بنك التنمية المحلية	0.48	0.21	0.36
المجموع	5.56	3.49	4.14

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النتائج السابقة.

نلاحظ من النتائج المحصل عليها أن مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد المؤسسات التي استفادت من القروض مساهمة متواضعة جدا ، إضافة إلى أنها بعيدة عن نسبة مساهمة البنوك العمومية* في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني والمقدرة ب19%، إلى جانب أن هذه النسبة في انخفاض رغم أنها في عام 2003 ارتفعت مقارنة بعام 2002، ولكن كما رأينا فإن هذه الزيادة ليست نتيجة لارتفاع عدد المؤسسات الممولة من قبل البنوك وإنما نتيجة لحجم الاغلاقات التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية خلال عام 2003 ، كما أن هذه النسبة تأثرت كثيرا بانخفاض عدد المؤسسات التي قام البنك الوطني الجزائري بتمويلها. فعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل هذه البنوك لا يصل 100 مؤسسة سنويا، بينما العدد الإجمالي لها فاق 2000 مؤسسة والسبب في هذا الفرق هو العلاقة السيئة التي تربط بين هذه المؤسسات والبنوك لأن هذه

* مساهمة كل من CPA-BNA-BDL-BADR-CRMA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني.

الأخيرة ترى بان المؤسسات تقدم مشاريع ليس لها جدوى اقتصادية ولا تحقق مردودية لذا فهي حريصة في التعامل معها وتفرض عليها تقديم ضمانات ضخمة ليست في حوزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اغلب الأحيان الى جانب البيروقراطية المنتشرة في هذه البنوك والتي اثرت سلبا على سرعة معالجة ملفات طلبات القروض مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفضل الحصول على التمويل من مصادر اخرى غير البنوك.

نتائج الدراسة :

بعد دراستنا للتمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية النظرية ، وتطبيقه على القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة-(واتصالنا بمجموعة من البنوك المتواجدة على مستوى ولاية بسكرة) كدراسة حالة، معتمدين في ذلك على مجموعة من الأدوات المنهجية والمتمثلة في الملاحظة، المقابلة، التحليل الإحصائي... الخ توصلنا إلى النتائج التالية:

1- لا يعرض القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة - صيغ تمويل موجهة خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات للتمويل ، و محدودية مصادرها الخاصة، وأهمية هذه المؤسسات بالنسبة للاقتصاد الوطني.

2- لا يقدم القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة - تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص أسعار الفائدة (وكذلك باقي البنوك التي اتصلنا بها) فهو يفرض نفس سعر الفائدة على كل القروض، (حيث يفرض سعر فائدة يتراوح بين 9% و 9.75% بالنسبة لقروض الاستغلال ، أما قروض الاستثمار يفرض عليها سعر فائدة يقدر ب8%) مما يقف عائقا أمام إنشاء هذه المؤسسات وترقيتها.

3- اشتراط البنك لضمانات عقارية او عينية على قروضه بنسب عالية قد تصل إلى أكثر من 100% من قيمة القرض، وهذا يعتبر إجحافا في حق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعائقا كبيرا أمام كل المبادرات، لأن هذه الضمانات عادة ما لا تكون في حوزة جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- التركيز والاهتمام و إعطاء الأولوية في منح القروض للأنشطة التجارية والمهنية في عمليات التمويل، كما نلاحظ انه إذا ما استبعدنا القروض التي يمنحها القرض الشعبي الجزائري (أو باقي البنوك) في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فإننا نجد أن البنك متحفظ فيما يخص تقديم قروض الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل وانه يفضل تمويل المهن الحرة (خاصة الصيادلة والأطباء) لأن تمويلها يكون من خلال قروض قصيرة الأجل ومؤكدة من حيث الاسترجاع.

5- ضعف مساهمة القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة - في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، رغم أنه من الناحية النظرية هو البنك المتخصص في تمويل هذه المؤسسات.

6- لا يعتبر القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة - البنك الوحيد الذي يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بمعنى أن تخصصه تخصص نظري فقط.

7- إن المساهمة الإجمالية للبنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية ضعيفة ، بل تكاد تكون منعدمة ، إلى جانب هذا عرفت في السنوات الأخيرة انخفاضا في نسبتها رغم إغلاق العديد من

هذه المؤسسات بمعنى أنه رغم انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية إلا أن نسبة مساهمة البنوك عرفت تراجعا.

لقد استخلصنا من الدراسة السابقة أن مساهمة القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة - (أو باقي البنوك العمومية الأخرى) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة أو تكاد تكون منعدمة، إلى جانب الشروط المجحفة التي يضعها مقابل الحصول على القروض، خاصة فيما يتعلق بالضمانات، وتفسير هذه النتائج يقودنا إلى الحديث عن أسباب ضعف هذه المساهمة:

1- ثقل وجمود العمليات المصرفية: فالقرض الشعبي الجزائري (أو البنوك العمومية الأخرى) يطبق أنماط تنظيمية وتسيير تقليدية موروثه من عهود سابقة جعلت من هذه البنوك مستودعا للبيروقراطية الإدارية، بالإضافة إلى تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، فكما سبق وأشرنا دراسة ملف قرض لإحدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتم على مستوى الوكالة ثم على مستوى الفرع لتستفيد المؤسسة من القرض، أما إذا كانت قيمة القرض أكثر من 4000000 دج، فإن الملف يرسل إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة لمنح الموافقة النهائية لحصول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على القرض، هذه الإجراءات جعلت العديد من هذه المؤسسات تموت في المهد لإحجام أصحابها عن الاقتراض أو عدم حصولها على التمويل اللازم.

2- قلة عدد الموظفين على مستوى القرض الشعبي الجزائري فمثلا: في مصلحة القروض التي تتكفل بدراسة طلبات القروض التي تتقدم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوجد ثلاثة موظفين منهم رئيس المصلحة (وحتى البنوك الأخرى تعاني من نفس المشكل فمثلا في البنك الوطني الجزائري يوجد موظفين فقط في مصلحة القروض)، وأغلب الموظفين الموجودين يعملون في مستويات السفلي للبنوك، إضافة إلى ضعف مستوى تكوينهم، لأن معظمهم لم يتلقوا تكويننا يؤهلهم خصيصا للعمل في مجال البنوك، مما أثر سلبا على عملية التآلف بين الوظيفة وشاغلها، واقتصر أدائهم على العمليات البسيطة التقليدية.

كل هذا أثر على علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بسبب عدم توفر العدد الكافي من الإطارات الذين يقومون بدراسة ملفات القروض المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما دفع البنك إلى الاعتماد أكثر على العلاقات الشخصية في منح القروض، وقلة عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- كما لاحظنا أيضا خلال فترة التربص ضعف استخدام التكنولوجيا حيث البنك لا يزال يستخدم الطرق التقليدية في الحسابات وعمليات الدفع والتخليص والتحويل وفتح الحسابات، ودراسة ملفات القروض، رغم استخدامه لبعض البرامج المحاسبية (كالبرنامج المحاسبي لحساب استهلاك القروض)، غير أنها ليست

بالكافية لوحدها، من اجل تحديث نشاط البنك ، أي أن البنك يعتمد على موظفيه في القيام بجميع نشاطاته يدويا، مما تسبب في تفكيك العلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب البطء المسجل في أداء الخدمات، مما يدفع هذه الأخيرة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في البحث عن مصادر تمويل أخرى كالسوق غير الرسمي.

4-إتباع معظم البنوك لسياسة الحذر في منح القروض، لهذا تشترط ضمانات كبيرة لتغطية قيمة القرض، وهذا بسبب عدم الثقة في دراسات الجدوى التي تقدم إليها، وارتفاع نسبة القروض الغير مسترجعة.

الاقتراحات:

1- خلق منصب عمل جديد في القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة-، حيث يهتم المسؤول عن هذا المنصب بالقيام بدور الوسيط بين رئيس مصلحة الوكالة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يكون هو المسؤول الوحيد أمام صاحب المؤسسة، ويقوم بجمع المعلومات وتحليلها وإعداد ملف كامل عن المؤسسة، وإبداء رأيه في المشروع الذي يقدمه إلى اللجنة المسؤولة عن اتخاذ قرار منح القروض، وهكذا لن يعلم صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالمسار الذي اتخذته الملف بين الوكالة والفرع وربما المديرية العامة أيضا، ولن يتهم البنك بالبيروقراطية، كما أن هذا الموظف سيبدو وكأنه المسؤول الوحيد عن القرار ويقنع الزبون بكل ما توصل إليه خاصة إذا كان الرد سلبيا.

2- تفعيل وتطبيق القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- لوسائل وصيغ تمويل جديدة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تطبيق صيغ وأساليب تمويل تراعي خصوصيات هذه المؤسسات.

3- تطبيق القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- لصيغة التمويل التأجيري، خاصة وأن القانون الجزائري يقر العمل بهذه الصيغة، نظرا للنجاح الذي حققه في الدول المتقدمة.

4- تطبيق صيغ التمويل الإسلامية كالمراجحة والمشاركة بأنواعها، خاصة أن مثل هذه الصيغ ليست حكرا فقط على البنوك الإسلامية، لأن الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يجذبون التعامل مع البنوك التقليدية لأنهم يرون فيها بنوك ربوية.

5- تقديم القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- لقروض بشروط ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بسعر الفائدة، كأن يتجاوز سعر الفائدة معدل التضخم بنسبة لا تتعدى في الأقصى 2%، مثلا أن يفرض سعر فائدة على قروض الاستغلال بنسب أقصاها 6%، وسعر فائدة على قروض الاستثمار بـ 5%.

6- تيسير الضمانات المطلوبة من أصحاب هذه المؤسسات، حسب ظروف كل مؤسسة والمجال الذي تنشط فيه، وهنا يمكن لصندوق الضمان أن يلعب دور جوهريا في هذا الإطار.

7- السماح للقرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- بتقديم القروض، بمعنى تطبيق لامركزية اتخاذ القرار، بتحديد سقف أعلى لما تمنحه الوكالة مثلا: تمنح الوكالة قروض في حدود مبلغ 3000000 د ج، ورفع الحد الأقصى المسموح به للقروض إلى 6000000 د ج، وبهذا يمكن أن يساهم البنك بنسب أكثر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه سيتمكن من معالجة عدد أكبر من طلبات القروض.

8- العمل على تأهيل اليد العاملة من خلال تنمية مهارات العمال بتنظيم دورات تدريبية وعقد ندوات سواء داخل الوطن أو خارجه، والعمل على الاستفادة من تجارب بنوك الدول المتقدمة.

3- توظيف المزيد من الإطارات خاصة في مصلحة القروض، على أن تتم عمليات التوظيف بمسابقة مفتوحة واختيار الأفضل مع إعطاء الأولوية لخريجي الجامعات المتخصصين في مجال البنوك.

9- إنشاء مصلحة تتكفل بدراسة أوضاع السوق لمعرفة أهم المجالات الخصبة للاستثمار في الولاية. وبذلك تقديم النصائح والإرشاد لمن يرغب في إنشاء مؤسسة صغيرة، وهذا يضمن للبنك إلى حد كبير استرجاع أمواله.

10- قيام القرض الشعبي الجزائري بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الفلاحة نظرا لمكانة هذا القطاع في الولاية، بإنشاء وكالات وفروع له في المناطق الريفية حيث تنتشر هذه الأنشطة.

11- استخدام منتجات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لأن إدخالها في عمل القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- يسمح بأداء عمله على أحسن حال، بسرعة أكبر وتكلفة أقل، وهذا يقلص من زمن معالجة ملفات القروض التي تتقدم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تتيح للبنك فرصة الاستقبال الفعال لعملائه، وعملاء جدد أيضا مما يرفع من حجم الموارد وكذلك القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.